مجلس التعاون

الإمارات تشدد على أولوية أمن و استقرار الخليج

الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان

نيويورك / متابعات :
شدد الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، على أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج يمثل أولوية حيوية في سياسة الإمارات المتوازنة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

وأكد أن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية منذ احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، باطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمدها .

وقال في كلمة ألقاها أمام المناقشة العامة للدورة الاعتيادية الـ 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة إن الإمارات تطالب باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية للإمارات.

ودعا المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة الداعية إلى التسوية العادلة لقضية الاحتلال الإيراني لجزرها . كما أكد سمو الشيخ عبد الله بن زايد أن الإمارات تؤمن بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط وإنهاء النزاع بين إسرائيل والعرب مسألة مركزية وحيوية للسلام والاستقرار في المنطقة برمتها، وأن هذا لن يتحقق إلا من خلال وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو عام 1967.

وأكد أن المجتمع الدولي لا يزال يعاني من تحديات كبيرة تتطلب منا تصميما مشتركا على تعزيز العمل الجماعي متعدد الأطراف في كافة المجالات.

وأوضح أن من بين هذه التحديات مسائل الأمن والسلام الدوليين وتثبيت التعافي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ ومواجهة آثار الكوارث الطبيعية والتصدي للإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي وتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتأمين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

ونوه إلى أن الإمارات تدعو إلى تفعيل منظومة العمل الجماعي متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة وزيادة فاعليتها وتحسين إدارة أعمالها وتؤيد العمل الجاد والمسؤول لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة والبرامج الإنمائية الأخرى.

أضواء

المتطرفون .. قبول الفوضى ورفض الحرية..!!!

محمد بن علي المحمود

يـدرك المتابع لأدبـيات التيار المتطرف أن هذا التيار لديه نفور من التنظيم والتقنين ، كما أن لديه نفوراً أشد من الحرية وكل ما يتعلق بها من مفردات . التيار المتطرف يهوى الفوضى ويرفض الحرية ؛ لأن الفوضى تمنحه فرصة لممارسة عمله اللامشروع ، بينما الحرية بما فيها من تنظيم وتقنين دقيق ، تضبط سلوكه من جهة صرامة القوانين فيها ، وهي (الحرية ذاتها) من جهة أخرى تعتق الآخرين من نزوعه اللامشروع نحو الهيمنة على فضاءات الاجتماعي .

تذكّر أن تيار المتطرفين هو التيار الذي عارض تقنين الأحكام القضائية، بل وعارض التعليم النظامي زمنا طويلا ، وعارض تنظيم الحج وتمرد عليه ، وتنظيم رؤية الهلال ...إلخ ، وفي الوقت نفسه هو الذي رفض كل مشاريع الحرية وكل سياسات الانفتاح، وجاهر برفض الديمقراطية في كل صورها ، بل اعتبرها كفراً ، ولكنه طالب بمنحه كامل الحرية للعمل من دون حسيب أو رقيب ؛ حتى ولو كان الأمر يتعلق بجمع التبرعات وتحويلها إلى هذا المجهول أو ذاك !.

وبمقدار توفر الحرية ، توجد الأنظمة والقوانين الضابطة . وكلما اتسعت فضاءات الحرية تخلقت مجموعة من الأنظمة التي تواكبها. لا تعارض بين هذا وذاك ، بل على العكس ، هناك علاقة عضوية تناسبية . الغرب اليوم هو العالم الذي يمتلك أوسع فضاءات الحرية بلا استثناء ، كما أنه في الوقت نفسه هو الأكثر تنظيما وعدلاً وإنسانية ، وهو الأشد صرامة في تطبيق كل ما يسنه من أنظمة وقوانين .

هناك اضطراب داخل العقل المتطرف ، إن جاز تسميته عقلاً، فالمتطرفون لا يعرفون حتى كيف يحاججون عن مطالبهم وأطماعهم. يطالبون بالشيء وضده بلا مبرر عقلاني . مرة يحتجون بالعقل ، ومرة يرفضون الاحتجاج به ، ومرة يشدونك إلى بعض صور النظام ، ولكنهم يرفضون هذا النظام جملة وتفصيلاً . هم يريدون اللعب على ما هو ممكن ومتاح ؛ دون الاضطرار لتقديم تضحيات أو تنازلات ، ولكن عقولهم تقصر بهم عن ذلك بمراحل، لا يرونها ولا يستطيعون رؤيتها بحال .

العقل المتطرف عقل حروريّ تم تفريغه من العقل ! . وليس من المصادفة أن الحرورية (من بين جميع الفرق) لم تنتج خطابا عقلانيا ولا شبه عقلاني في يوم من الأيام، بل هي عبر تاريخها الطويل (منذ النهروان وإلى اليوم) لا تحمل إلا نفسية العنف التي تواجه بها المخالفين .

ومن أجل أن نستبصر هذه الحيرة الحرورية ، نعود إلى موضوع الفتوى الذي عرضنا لجانب منه في المقال السابق ، ورأينا إلى أية درجة هم مضطربون حتى في أشد مجالاتهم تخصصاً (= الفتوى) . إنك مهما حاولت البحث عن مواصفات (المؤهل) للفتوى لديهم فلن تجد إلا معيارا واحدا ، هو : معيار التشدد ، الذي هو معيار نفسي حروري . لن تجد معيارا موضوعيا يمكن أن تحاكمهم إليه إلا معيارا واحدا ، وهو : أن المؤهل هو فقط من يزكونه ، وهم لا يزكون إلا الحروري المتطرف ، أي لا يزكون إلا من توافق معهم توافقا تاما ، ليس في النظر إلى التراث الشرعي فحسب، وإنما أيضا في النظر إلى الحياة والأحياء والأشياء (عالم الجماد) ؟!

وكي نرى معالم هذه الحيرة الحرورية بصورة أوضح ؛ لنتذكر أن التيار المتطرف لم يشكّ من فوضى الفتوى ؛ عندما كانت هذه (الفوضى) تصب في خانة : التشدد . لم يطرح هذا التيار الحروري مسألة تقنين الفتوى وتنظيمها وجعلها محصورة في مؤسسات مسؤولة من قبل أن تبدأ الساحة تتفلت من يديه ، بل كان طرحه آنذاك على الضد من ذلك صراحة ، إذ كان يصرح أن أية خطوة لتنظيم الفتوى في مؤسسات تعتمد الفتوى بالإجماع ، إنما هي خطوة تمثّل حِجراً على (العلماء !) وكتماناً للعلم الذي حرّم الله على حامليه كتمانه ، وأخذ عليهم الميثاق ليبيننه للناس . هذا التيار الذي كان يقول هذا ، نجده اليوم يشكو (الفوضى) في الفتوى ؛ لمجرد أن (حرية التعبير) أفسدت عليه المشروع السياسي أو شبه السياسي الذي كان آخذاً في التشكل ، أقصد ذلك المشروع الذي كان يهدف إلى تطويع الجماهير ؛ لتكون غوغائيتهم سلطة في يد سدنة الخطاب .

التحريم سلطة ، والإيغال في التحريم ، والوصول به إلى تفاصيل التفاصيل ، وجعل ذلك مفترق طرق بين الجنة والنار ، هو أسهل طريق لترويع ، ومن ثم ـ تطويع أولئك البائسين الذين يبحثون عن طوق نجاة لأنفسهم ، وإنما عن طريق الآخرين . من البدهي أن الآراء التي تعتمد التسامح لا تؤسس لهيمنة ؛ لأن فروض الإسلام الأساسية ومحرماته الأزلية المعروفة بالتواتر العملي ، يعرفها الجميع ، ومن ثمَ ، لا يحتاج المتحرر من التشدد إلى الارتباط الوجداني والمعرفي بالأشخاص ، بل يرتبط بالإسلام مباشرة ، ولا حاجة له بالأشخاص إلا في حالات استثنائية عابرة ، لا تصنع سيطرة ولاتؤسس لتقديس . أما الخاضعون لخطاب التشدد ، خطاب التحريم والتجريم الذي يحكم لهم في كل صغيرة وكبيرة ، فلابد حتما أن يرتبطوا بالأشخاص ، ولابد أن يقدموا لهم فروض الطاعة ومراسم الخنوع ؛ لأنهم أصبحوا (الواسطة) بينهم وبين الله كما يتوهمون .

أي مهتم بمجال الإيديولوجيات ، يعرف أن البحث عن سلطة أو هيمنة من خلال إيديولوجيا التحريم ليس شيئا طارئا في الواقع ، فضلا عن أن يكون تصورا مفترضا من قبلي أتهم به الخوارج لدينا ، بل هو صريح منطق الخوارج منذ البداية ، بل لقد كانت الكلمة الأولى التي أعلنت عن خروجهم كلمة صريحة في أن إشكاليتهم الدينية هي : إشكالية حكم ، إشكالية سلطة ، إشكالية أنهم كأقلية لها فقهها الخاص المتشدد ، وتريد فرض هذا التشدد على الناس.

إذن ، رغم تنوع وتعدد تمظهرات (إشكالية التشدد الحروري) في بعض الفروع العبادية ، إلا أنها ، كإشكالية وعي ، متمحورة أساسا حول مسألة : الحكم (= الهيمنة) .

إن كلمة الخوارج الأولى كانت تقول: " لا حكم إلا لله " ؛ رغم أن بداياتهم كانت من حيث هم مجرد قرّاء وعباد لا علاقة لهم بالحكم . لكن من الواضح هنا ، وخاصة بعد رفع هذا الشعار ، أن (الحكم) بشتى صوره هو الهاجس الأول بل وهو الهاجس الأخير للخوارج.

إن الخوارج هنا لا ينفون الحكم عن الناس ، ويجردونه لله ؛ إلا ليثبتوه لأنفسهم كوكلاء مفوضين من الله. هم يعرفون أن النصوص الإلهية لا تحكم مباشرة ، بل هي تحكم عبر الفهم الإنساني لها ، ومن بعدُ، عبر التطبيق الإنساني النسبي لها . ولهذا فإن مقصود الخوارج في هذه العبارة (= لا حكم إلا لله) هو إبعاد الآخرين عن ممارسة أية سيطرة / حكم ، فلا يسيطر ولا يهيمن إلا الله . وبما أن حكم الله ليس مباشرا وإنما عبر وحيه (= نصوصه) التي يفهمها البشر بعقولهم ويطبقونها في حدود قدراتهم ، فبزعمهم أن لا أحد يعبر عنها إلا هم ، وهم وحدهم العالمون بها والمؤتمنون على تنفيذها ، أما الآخرون فهم ما بين جاهل بها أوخائن لها . وهكذا تتحول كلمة الخوارج الأولى من (لا حكم إلا لله) ؛ ليصبح مضمونها الوحيد : (لا حكم إلا لنا = لا حكم إلا لفهمنا) . وهنا يفرضون هيمنتهم باسم الله ؛ لأنهم كما يدّعون هم المرجعية الوحيدة في تفصيل الأحكام .

إذن ، الخوارج لدينا لا يمثلون أكثر من عودة لإيديولوجيا حروراء؛ كما كانت في القرن الهجري الأول. البواعث هي البواعث والأهداف هي الأهداف والأدوات هي الأدوات والطبيعة السيكيلوجية هي ذاتها. وليس ثمة من فارق إلا أن كثيرا من حرورية اليوم لا يمتلكون بعض شجاعة حرورية الأمس . الأغلبية الساحقة من حرورية اليوم ، حذرون إلى درجة الجبن بل الذعر والهلع ، لا من القتل الذي هرب منه قعدة الخوارج في القديم ، بل حتى من مجرد تأخر ترقية مأمولة في السلك الوظيفي . وهم في مقابل هذا الهلع ، طماعون جشعون إلى درجة الانغماس في كل ما هو متاح من متاع ، ويتم ذلك سراً في أغلب الأحوال .

لقد مارس كثير من خوارجنا (التقية) في المسائل الكبرى التي تعتمدها المنظومة التقليدية ، تلك المسائل التي تستلزم التصريح بالتكفير ، بينما هم يحاولون ممارسة الحرب الخفية ومقاربة صور الهيمنة على مستوى المسائل الصغرى التي تمهد لمشروعية معتبرة عند الجماهير، بعد أن أصبح الحرث في المسائل الكبرى يقودهم حتما إلى التصريح بتكفير مجتمعهم ومواطنيهم ودولهم، فضلا عن بقية المسلمين .

يجب الانتباه إلى (فخ خطير) يحاول الحرورية إيقاع الجماهير المتدينة فيه ، وذلك بالإيحاء غير المباشر أنهم الأتقياء الأنقياء ، في مقابل المتسامحين / المتساهلين . يمكنك أن تلاحظ أن الحروري في جداله عن فتاويه المتطرفة دائما ما يقول للطرف الآخر واعظا وبأبوية وفوقية: اتق الله ، أسأل الله لك الهداية وأن يردك إلى الحق ...إلخ وكأنه هو من يمتلك الحق ويتميز بالتقوى . وهنا يتضح مستوى الخطورة ، فالعامي الساذج الذي لا يدرك أبعاد هذه الخدعة الخطابية (وما أكثرهم) يقع في هذا الفخ ، إذ يتبادر إلى وعيه أن من يقول : اتق الله فهو الأتقى، وأن من يدعو غيره كي يرى الحق ويتبعه ، أنه هو قد رأى الخير واتبعه . فالحروري يقدم نفسه في ميدان الجدال العلمي كواعظ ناصح ، يتخلل جداله بالوعظ في مسائل جدلية ؛ ليسرق من الناس عقولهم بدغدغة عواطفهم . وهذا خطر جدا ، خاصة في مجتمع يحكم على الجدل بوجدانه، إذ يتصور أن (الناصح) على حق ، وأن (المنصوح) قد زاغ عن الحق ؛ فيميل إلى أن الحروري على صواب ! ؛ لمجرد أنه يتراءى في ثياب الناصحين.

إن هذه الخدعة التي تمارسها الحرورية اليوم كثيرا ، وخاصة في مجتمعنا ، ليست آلية جديدة لديها، بل هي من أوائل آلياتها الضاربة في القدم إلى عهد الرسالة . ولو تأملت مسيرة الخوارج منذ بدأت وإلى اليوم ، ستجد نفس العبارات ونفس الروح ونفس الرؤية في الاستدلال . الخارجي الأول الذي اعترض على الرسول عليه الصلاة والسلام قال له كما في روايات : " يا رسول الله اتق الله واعدل " وقال : " إني لأرى قسمة ما أريد بها وجه الله " . لاحظ أن الخارجي يتقدم بنفسه في مواجهة النبي ، وكأنه الأعلم من النبي بتقوى الله ، والأحرص على الالتزام بها منه، بل يسعى لممارسة هيمنة معنوية ومادية ؛ وكأنه العارف بالعدل أكثر من رسول العدل ، ومرة أخرى ، يتبدى الخارجي وكأنه الوصي على الضمائر ، حتى على ضمير النبي ، فيتهم قسمة النبي بأنها متحيزة ، وأن لها غايات دنيوية ، وأنها ليست لوجه الله . هنا الخارجي يريد أن يعطي انطباعا أنه الأحرص على الدين والأشد ورعا من جميع مخالفيه ، حتى ولو كان المخالف له هو نبيه الذي يتلقى عنه شرع الله . ولهذا استطاع هذا الخارجي بعد فترة أن يمرّر خداعه ؛ فيتقدم بنفسه زمن الإمام علي كرم الله وجهه وكأنه وأتباعه المؤمنين هم الأتقياء الأوصياء على دين الله ، مقابل الإمام علي وأتباعه الذين كفّرهم هذا الخارجي وأتباعه بوصفهم : متساهلين مقصرين . وهذا يعني أن تمرير خطاب الخوارج قد يحتاج لوقت طويل ، قد يبدأ بوصاية حرورية ظاهرها بريء (= اتق الله) عندما قالها الخارجي للنبي لكنها تنتهي باستحلال دماء الأتقياء ، كما فعل الخارجي ، عندما هوى بالسيف على رأس الإمام علي ، معتقداً أنه يتقرب بهذا إلى الله . ولك أن تتأمل كيف تحولت كلمة (اتق الله) التي قالها الخارجي لرسول الله في عام8 إلى (سيف مسموم) يفلق به هامة ابن عمه : الإمام علي عام40 . أي أن كلمات الخوارج التي ظاهرها بريء ، بل ظاهرها التقوى والورع ، قد تحتاج إلى أكثر من ثلاثة عقود ؛ لتتحول إلى إيديولوجيا تكفيرية تستبيح الأموال والأعراض والدماء.

عن صحيفة (الرياض) السعودية

الكواري: قطر مؤهلة لريادة إنتاج غاز البترول المسال في العالم

الدوحة / متابعات :
تشارك شركة قطر العالمية لتسويق البترول المحدودة (تسويق) في المنتدى السنوي العالمي الثالث والعشرين لغاز البترول المسال المقام في مدريد ضمن فعاليات المنتدى العالمي لغاز البترول المسال لهذا العام،و سترعى شركة(تسويق) جلسة اجتماعات. وستقوم بتقديم ورقة عمل بعنوان " وجهات نظر إحدى الشركات الكبرى في إنتاج غاز البترول المسال" يقدمها السيد/ مارك ترغوفيتش "مدير شؤون التسويق- غاز البترول المسال" نيابة عن السيد/ سعد الكواري "الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة تسويق".

وتستضيف شركة تسويق المنتدى العالمي لغاز البترول المسال في الدوحة العام القادم تحت رعاية سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة السيد/ عبد الله بن حمد العطية" وسيقوم المنتدى بعرض فيلم يتمحور حول دولة قطر التي تدعو لاستقطاب حوالي 2000 مشترك من جميع أنحاء العالم لزيارة دولة قطر لاستضافة هذا المنتدى المشهور عالميا، ناهيك عن منطقة الخليج العربي.

وفي هذا السياق قال سعد الكواري "الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة تسويق" " قطر مؤهلة لتصبح رائدة في إنتاج غاز البترول المسال في العالم". ولتعزيز الدور القطري في هذا المجال

شركة قطر للبترول

دعا المشتركون للحضور إلى المنتدى الذي سيقام في دولة قطر العام القادم. وأكد أن تسويق سوف تدعم المنتدى العالمي لغاز البترول المسال لضمان تنظيم منتدى ناجح".

وانضم السيد/ سعد الكواري حديثا إلى مجلس إدارة المنظمة العالمية لغاز البترول المسال. ويعد أول عضو منفرد يمثل قطاع خدمات الإنتاج في المنتدى العالمي لغاز البترول المسال.

وقد عقب السيد/ جيمس روكل، العضو المنتدب للمنتدى العالمي لغاز البترول المسال بقوله "نحن متحمسون جداً لتنظيم المنتدى العالمي لغاز البترول المسال في دولة قطر في عام 2011. وتلعب قطر دورا رئيسا في صناعة غاز البترول المسال. ونحن سعداء بأن تكون شركة تسويق المضيفة الرسمية لنا".

ويعقد مؤتمر المنتدى العالمي لغاز البترول المسال في " بالاشيو دي جونجريسوس دي مدريد" من 28 سبتمبر إلى 1 أكتوبر، 2010. وسيتم التركيز خلال جلسات المنتدى على غاز البترول المسال عالميا وكذلك بعض وجهات النظر المستقبلية يقدمها ممثلو القطاعات الفاعلة في هذا المجال. ويتضمن البرنامج جدول أعمال تعليميا عالي المستوى يعد عنصرا أساسا في جذب عدد كبير من المتخصصين المتميزين في صناعة غاز البترول المسال.

الكويت تدعو إلى الحد من انتشار ظاهرة كراهية الإسلام

جنيف / متابعات :
أوضحت الكويت انها بذلت جهودا كبيرة لتحقيق مفاهيم ومبادئ الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف والتمييز، بإنشاء المركز العالمي للوسطية، الذي يعزز تقارب الحضارات تطبيقا لنهج أرساه وأكده أمير البلاد.

وقال عضو بعثة الكويت الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف المستشار مالك الوزان في كلمته أمام الدورة الـ 15 لمجلس حقوق الانسان «إن جهود سمو أمير البلاد تأتي بمناسبة إطلاق الامم المتحدة العام 2010 عاما للتقارب بين الثقافات، وتماشيا مع دعوته للمجتمع الدولي في اجتماع الامم المتحدة الرفيع المستوى للحوار بين الحضارات إلى العمل على تحويل ثقافة العالم من ثقافة كره وتعصب وحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وجودا وفكرا».

وبين «ان سمو أمير البلاد شدد على ضرورة إصدار الامم المتحدة تعهدا عالميا يقضي بالدعوة إلى الالتزام باحترام الأديان وعدم المساس أو التعرض او التهكم على رموزها ومنع الحملات التي تسعى لتعميق الخلافات بينها والالتزام بتشجيع وتمويل برامج نشر ثقافة التسامح والتفاهم عبر الحوار لتكون إطارا للعلاقات الدولية».

ودعا المستشار الوزان اثناء مناقشة البند التاسع من اعمال المجلس حول العنصرية وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، المفوضة السامية لحقوق الانسان نافي بيلاي إلى «دراسة مسألة الحد من انتشار ظاهرة كراهية الاسلام وتشويه صورة الأديان والتحريض على الكراهية والتمييز والعنف ضد المسلمين».

وأعرب عن «ضرورة النظر إلى أهمية تصدي مجلس حقوق الانسان لأي اعمال تمييزية أو ممارسات عنصرية من قبل إسرائيل ضد المواطنين العرب والقابعين تحت الاحتلال في الاراضي العربية والجولان السوري المحتل، داعيا إلى اتخاذ اجراءات جادة لمواجهة الحملة المنهجية لمحو المقدسات الإسلامية بالقدس وباقي الاراضي العربية المحتلة».

وأكد تأييده التام لإعلان وبرنامج عمل ديربان 2001، والوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي 2009، داعيا إلى مواصلة عمل لجنة وضع المعايير التكميلية لمعالجة الأشكال المعاصرة للعنصرية.

واشار إلى أن الكويت تشارك المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قلقه إزاء التقارير الواردة التي توضح تزايد الصور النمطية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب ومعاداة الاديان، والتي أصبحت تمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة لجميع الأوساط المحبة للسلام في العالم.

وبين أن هذه الممارسات «تعمل على التحريض على الكراهية الدينية والتمييز والتعصب، مشيرا إلى تفاقم ظواهر التمييز والتعصب ضد المسلمين ورموزهم الدينية».

وأضاف أن هذه الحملات المنظمة التي تربط دين التسامح بالإرهاب «تزيد من الكراهية المتنامية المحرضة على العنف الديني التي يتعرض لها المسلمون كأفراد يعتنقون عقيدة سلام، كما أنها تعد تطاولا على قيم الاحترام المتبادل للعقائد والكتب السماوية، ومساسا بمشاعر المسلمين في أرجاء العالم، وهدما لكل الجهود الانسانية الخيرة الهادفة إلى دعم وتعزيز حوار الحضارات بين مختلف معتقدات الامم والشعوب، التي تهدف إلى التقارب لينعم العالم بالأمن والسلام بعيدا عن التعصب والكراهية الدينية والعنف».

تقرير: ارتفاع التدفقات النقدية الخليجية إلى(81.3) مليار دولار عام 2011م

الرياض / متابعات :
توقع التقرير النصف سنوي للأمانة العامة لغرف مجلس التعاون الخليجية أن يرتفع صافي التدفقات الاستثمارية لدول المجلس من 48 مليار دولار عام 2009إلى 66.4 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 81.3 مليار دولار عام 2011.

وستأتي معظم التدفقات الاستثمارية من استثمارات الملكية الخاصة حيث يتوقع أن ترتفع من 50.7 مليار دولار عام 2009 إلى 55.9 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 68 مليار دولار عام 2011. والملاحظ أن معظم هذه الاستثمارات سيكون استثمارات مباشرة بقيمة 52.2 مليار دولار عام 2010 و 61.5 مليار دولار عام 2011 في حين أن الاستثمارات عبر المحافظ الاستثمارية لن تتجاوز 3.7 مليارات دولار عام 2010 و 6.4 مليارات دولار عام 2011.

وأشار التقرير" إلى أن البيانات الصادرة حديثا أظهرت أن حجم المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي سوف تنخفض إلى نحو تريليوني دولار عام 2010 بالمقارنة مع 2.1 تريليون دولار عام 2009 و 2.4 تريليون دولار عام 2008 ورأى التقرير أن حكومات دول الخليج عليها ألا تخفض برامج الإنفاق الحالية بسبب الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية، بل على العكس من ذلك لا بد من اتباع سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق في وقت ميل النشاط الاقتصادي نحو الانحسار، أي أن الإبقاء على مستوى الإنفاق مرتفعا يعد أمرا أساسيا في هذه المرحلة. كذلك عليها العمل على استمرار جميع مشاريع الاستثمار والصيانة، وعدم تأخير تلك المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات، ويمكن في أسوأ الحالات التركيز على المشاريع الاستثمارية الحيوية ذات الروابط الخارجية القوية في الاقتصاد الوطني.

وقدم التقرير مخلصا عاما حول أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي 983 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو قدرها 4.4 ٪ بالمقارنة مع العام 2009. وشدد التقرير على أن المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في طريقها للعودة إلى النمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

وبين التقرير ان دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دورا حيويا في استقرار أسواق النفط العالمية. وتمثل دول المجلس 40 ٪ من الاحتياطيات النفطية المكتشفة و 23 ٪ من احتياطيات الغاز العالمية. وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط كونها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25 ٪ من إجمالي الصادرات العالمية.

وأشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم الخليجية تجاوزت الربع الأول من العام الجاري محققة مكاسب متفاوتة، تصدرتها السوق السعودية. وأسهمت العديد من العوامل في هذا الصعود أبرزها ارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء الاقتصاد الكلي، فضلاً عن جاذبية أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة التي سجلت أرباحها نموا مقبولا في الربع الأخير من العام المنصرم. وبين التقرير أن القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية خلال الربع الأول من 2010 بلغت 761.08 مليار دولار .

وقال التقرير إن احتياجات سوق العمل في دول المجلس ستنمو بصورة كبيرة في السنوات المقبلة، وذلك بفعل النمو المتوقع للاقتصاديات الخليجية، وسيزداد الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة خصوصا، سواء من المواطنين الخليجيين أو من الوافدين، كما ستزداد ضغوط منظمات العمل الدولية، ما يتطلب إيجاد قوانين مرنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف، في الوقت الذي تستجيب فيه لالتزامات عضوية دول المجلس في منظمة العمل الدولية وفي منظمة التجارة العالمية التي أخذت تلعب دورا متناميا في هذا الصدد على المستوى الدولي.وفي مثل هذه الظروف، فإن مسألة التنسيق الخليجي تحتل أولوية وأهمية استثنائية، فانتقال الأيدي العاملة، بما فيها الأجنبية بين دول المجلس أصبح أمرا متاحا، وذلك بفعل قيام السوق الخليجية المشتركة، ما يعني ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية لتنظيم سوق العمل الخليجية لضمان استقرار هذه السوق وتطورها بما يخدم كافة أطراف الإنتاج.

وقدم التقرير نظرته المستقبلية للوضع الاقتصادي في دول المجلس مؤكدا أن دول المجلس مطالبة بالاستمرار في برامجها الرامية إلى تأسيس الاتحاد النقدي ومعالجة كافة معوقات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة نظرا لتأثيراتها البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي واستمرار برامج التنمية ومواجهة التحديات العالمية.

ان النمو الاقتصادي يعطي قوة دفع قوية للقطاع الخاص. وقيام دول المجلس بتبني خطط إنقاذ اقتصادي محفزة وكذلك إحداث استقرار أكبر في سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة على صعيد الأسعار من خلال مرونة سعر الصرف سوف يمنح القطاع الخاص ثقة اكبر في تنمية حصته من الناتج الإجمالي غير النفطي. غير أن القطاع الخاص يحتاج أيضا إلى إضفاء مرونة اكبر على أسواق العمل، وتوفير العمالة الماهرة من خلال جملة إصلاحات سوق العمل الأخذ بتنفيذها في العديد من دول المجلس الرامية إلى الاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية.

العيد الـ 48 والـ47 للثورة اليمنية سبتمبر و اكتوبر:

أفراحنا بالثورة اليمنية الخالدة هي أفراح امتلاك إرادتنا الوطنية الحرة وحياتنا العزيزة والكريمة